منهج الاقتصاد الإسلامي

فى علاج مشكلة التنمية

إعـــداد

دكتـــور/ حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشاري فى المعاملات المالية الشرعية

والمشرف على موقع دار المشورة للإقتصاد الإسلامى

المشورة للاستشارات

منهج الاقتصاد الإسلامي
فى علاج مشكلة التنمية

تتمثل محاور منهج الاقتصادي الإسلامي في التنمية فى الآتي:

الاهتمام بالتكوين الشخصي- والتأهيل العلمي والعملي للإنسان العامل المنتج من حيث القيم والأخلاق والسلوك والمعرفة والمهارة حتي ينتج ويبدع ويُجَوِّدْ ، فهو أساس التنمية والنهضة ، ولن يتحقق ذلك إلا إذا تم توفير الحرية والعدالة والأمن ، وكذلك توفير الحاجات المعيشية الأصلية له ليحي الحياة الكريمة الرغدة ، وهذا بدوره يحتاج إلى إصلاح سياسي.

المحافظة على الملكية الخاصة وتوفير الأمن لرأس المال حتي ينطلق ليؤدي دوره فى تمويل المشروعات الاستثمارية ، ومن وسائل ذلك تخفيض الضرائب والرسوم ونحوها وحمايته من الفساد بكافة صوره (الرشوة- السرقة – الإبتزاز ....) ، فرأس المال جبان ولا يمكن أن ينطلق لأداء وظيفته إلا إذا توفر له الأمن المنشود.

المحافظة على التوازن بين الملكية العامة والملكية الخاصة فى إطار منضبط لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلكل منهما دور هام فى تحقيق الإصلاح الاقتصادي المنشود، ولا ينبغي إهمال دور قطاع الأعمال العام فى التنمية بشرط ترشيده وضبطه.

التخطيط الاستراتيجي للمشروعات الإنتاجية والخدمية المختلفة في ضوء فقه الأولويات الإسلامية الضروريات فالحاجيات ، لا يجوز توجيه الإمكانيات والطاقات و الموارد لإنتاج الكماليات فى الوقت الذي تفتقر فيه الدولة إلي الضروريات والحاجيات.

المنارة للاستشارات

تطوير النظم الضريبية وما فى حكمها فى إطار أن تؤخذ الضريبة بالحق ، وتنفق حصيلتها بالحق، ولا يجوز إهدارها فى الباطل ،كما يجب تطبيق نظام زكاة المال ليساهم بدوره فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفق الضوابط الشرعية.

ضبط أسواق المعاملات الاقتصادية والمالية بتشريع عادل سليم وفعال، و التصدي لكل صور أكل أموال الناس بالباطل ومن أمثلة ذلك : الربا والميسر والغش والتدليس والرشوة والاحتيال، والسرقة والحرابة ... وما فى حكم ذلك ، وهذا بدوره يتطلب تطوير نظم الرقابة على الأسواق.

الإسراع فى إصلاح وتطوير النظام النقدي بما يحافظ على قيمة النقد وحمايته من كل الأساليب التى تضعفه، ومنها السوق الخفية (السوداء) وتهريب الأموال إلى الخارج ، وتداول الأموال القذرة المكتسبة بأساليب غير مشروعة .

الإسراع فى إصلاح وتطوير النظام المصرفي حتي يؤدي دوره فى تحقيق التنمية من خلال تفعيل كل أساليب وأدوات الادخار ، وضخ هذه الأموال إلى تمويل المشروعات بنظم المشاركة والتى ثبت نجاحها وتفوقها على نظام الفائدة ، والاستفادة بصيغ وأدوات ومنتجات المصرفية الإسلامية والتى بدأت تأخذ بها معظم الدول المتقدمة غير الإسلامية.

دعم مؤسسات المجتمع المدني وتحريرها من كافة القيود لتنطلق نحو تحقيق مقاصدها الاجتماعية والخيرية والتى لها مردود اقتصادي تنموي ، ومن أهمها : مؤسسات الزكاة، مؤسسات الوقف الخيري، المؤسسات الاجتماعية الخيرية ، مؤسسات التكافل الاجتماعي ، النقابات ، النوادي وما فى حكم ذلك.

المنارة للاستشارات

الكشـــف عن مصـــادر ومنابع الثروة الطبيعية والمحافظة عليها ، وحســـن وترشـيد اسـتغلالها وحمايتها من الاسـتغلال الأجنبي ، فمصرـ غنية بمواردها وخيراتها.

إعادة النظر فى ســـياســـات وتشرـــيعات التجارة الخارجية من منظور حماية الصـــنـاعة الوطنية ، والتركيز على الضرـــوريات منها اللازمة لتحقيق التنمية ، فالوطن أولى بالرعاية والحماية.

بذل المسـاعي لتقوية كافة روابط العلاقات الاقتصـادية بين أقطار الأمة العربية والإسـلامية ، ووضـع استراتيجية للتكامل والتعاون والتى سوف تقود إلى الســـوق العربية والإســـلامية المشـــتركة حتي تكون أموال الدول العربية والإسلامية لخير العرب والمسلمين.

المنارة للاستشارات

◆- أولويات التنمية في ضوء منهج الاقتصاد الإسلامي

من أصعب الأمور تحديد اولويات المشكلات الاقتصادية التى يجب أن تُعطي الأولوية عند الحل والإصلاح حيث أن جميعها خطيرة ملحة وتحتاج الدخول إلى غرفات العناية المركزة وإن كان هناك ضرورة للترتيب ، فمن منظور الأولويات الإسلامية يجب البدأ بالمشكلات التى تتعلق بحفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال، ومنها على سبيل المثال ما يلي: -

(١) مشكلة التخبط في إصدار القوانين الاقتصادية وتنقيتها مما تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتمس الدين ومنها على سبيل المثال قوانين الربا والكسب الحرام والقمار (المضاربات) .

(٢) مشكلة الحريات الاقتصادية فى إطار الضوابط الشرعية مثل حرية الإنسان كعامل ومنتج ومستهلك وصاحب عمل، وفي هذا المقام يجب إلغاء كافة القيود غير المشروعة التى تمس حريته وكرامته .

(٣) مشكلة نقص الحاجات الأصلية للإنسان ومنها : مشكلات الغذاء والشراب والمسكن والعلاج والتعليم وكل ما يدخل فى نطاق حفظ النفس .

(٤) مشكلة الزواج بسبب عدم توفير مستلزماته ..... ، وهذا بدوره يمس قضية حفظ العرض وحفظ المجتمع .

ومها يكن من اجتهاد فى ترتيب أولويات الإصلاح الاقتصادي فيجب أن نقر بأن بينها علاقات سببية ومتشابكة وتحتاج إلى وضع العلاج من منظور تزاوج أساليب المعرفة ، وعلينا أن نبدأ بإخلاص وأن نأخذ بالأسباب، والله سبحانه وتعالي سوف يهدي إلى سواء السبيل ....

المنارة للاستشارات